ديمــقــراطــيــة في مــفــتــرق طــرق

تحــديــات مــا بــعــد الانــســحــاب ٢/٢

د. مهدي جابر مهدي

في ضوء ما مر ذكره يمكننا الإشارة إلى مجموعة من التحديات التي تواجه العراق وزادت أهمية هذه التحديات بعد الانسحاب الأميركي من العراق .

١- التحدي الأمني : خاصة ما يتعلق بالأمن والاستقرار ومحاربة الإرهاب وملء الفراغ .وقد دلت أحداث ٢٠١١/١٢/٢٢ عندما شهدت بغداد ١٦ تفجيرا على أن الحكومة لم تفلح في تحقيق حد أدنى من الأمن جراء استمرار وتصاعد أعمال العنف والتفجيرات بل فشلت الحكومة (ليس فقط حكومة المالكي بل كل الحكومات منذ ما بعد ٢٠٠٣ إضافة إلى الأمريكان) في بناء جيش وطني موحد لولاء الوطن .

٢- التحدي السياسي: في ظل المحاصصة والتوافقات والحكومة الناقصة وتنازع أطراف العملية السياسية وممارسته سياسة الإقصاء والتهميش كل ذالك ينعكس سلبا على الأوضاع السياسية في البلاد ويزيد من حالة عدم الاستقرار والتوتر.

٣- التحدي الاجتماعي : ومن أبرز تجلياته الطائفية السياسية وتديين السياسة وتسييس الدين إضافة إلى الدور السلبي الذي تلعبه النخب السياسية في إذكاء وتغذية العنف في الشارع.

٤- التحدي الاقتصادي: حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن ٢٣٪ من العراقيين هم دون خط مستوى الفقر،إضافة إلى تعطيل إصدار القوانين خاصة قانون النفط واستشراء الفساد وتنامي معدلات البطالة ،إذ نجد إن لدينا موازنة ضخمة جدا دون عدالة ودون تنمية .

٥- التحدي الدستوري: وهو تحد بالغ الأهمية مع التأكيد على أن الدستور النافذ هو المرجعية الأساسية التي تحكم العلاقة بين الدولة والمجتمع ولكن تلك العلاقة تشوبها الإشكاليات العديدة ومن بينها إشكالية تعديل الدستور وإشكالية تطبيق مواد ومن بينها المادة (١٤٠) والمناطق المتنازع عليها وإشكاليات أخرى بالإقليم أو بتطبيق الدستور وكذالك التعديلات المقترحة عليها.

٦- التحدي الخارجي: يمثل هذا التحدي التعبير الواضح عن التدخلات في الشأن العراقي ودور تلك التدخلات وتأثيرها في الأوضاع الملموسة سواء بأشكال مباشرة أو غير مباشرة سياسية أو اجتماعية أو عسكرية وغيرها . وأبرز الأمثلة على ذالك هو دور دول الجوار وتدخلاتها المستمرة وضغوطها على أتباعها داخل العراق من النخب العراقية ،كما أن الولايات المتحدة وخاصة الاحتلال الأمريكي ترك أثرا سلبيا كبيرا ،ورغم انسحاب القوات الأمريكية إلا أن النفوذ الأمريكي يعتمد اليوم دبلوماسية القوة الناعمة من خلال السفارة الأمريكية وهي أكبر سفارة في العالم وتبلغ ميزانيتها لعام ٢٠١٢ ستة مليارات دولار .

وجدير بالتوقف هنا العامل الاممي، أي الأمم المتحدة حيث العراق لا يزال يخضع للفصل السابع منذ عام ١٩٩٠ استنادا إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦١ .

احتمالات تطوّر الأوضاع

يقف العراق استنادا إلى التحديات الستة أمام مفترق طرق فما هي الاحتمالات الأكثر واقعية؟

يمكننا الإشارة إلى ثلاثة احتمالات ممكنة وهي: الاحتمال الأول: إبقاء الوضع كما هو عليه حتى موعد الانتخابات البرلمانية القادمة في العام ٢٠١٤ واستمرار الأزمات والتخندقات والتجاذبات .

الاحتمال الثاني: تغيير من قبل طرف قوي (أوعدة أطراف) ضد آخرين عبر إقصاء تلك الأطراف الأخرى وتكوين حكومة أغلبية بعيدا عن التوافقات السياسية أوما تسمى (دكتاتورية الأغلبية)

الاحتمال الثالث: احتواء الأزمة بعقلانية في ضوء مؤتمر وطني للحوار يتخذ قرارات حاكمة باتجاه إصلاح العملية السياسية ،ويقوم وفق ضمانات دستورية وقانونية وسياسية مقرونة بإجراءات عملية وشراكة فعلية (وليست شكلية) للتعددية القومية والدينية والسياسية والاجتماعية .

الخيار الأخير باعتقادي الأكثر تعبيرا عن حاجات الواقع وهو يتضمن التشخيص السليم كمقدمة للمعالجة دون إغفال حقيقة إن الأمنيات لا تغيّر الحقائق . علما أن بعض الباحثين يعتقد أن العراقيين بحاجة إلى ثورة على نمط ثورات الربيع العربي تقدم الحل الجديد الذي يعوض فشل النخب الحاكمة ومشاريعها في حين يرى البعض الآخر إن الحل يكمن في انتخابات مبكّرة.

الحلول والمعالجات

هل نمتلك حلا للازمة ؟ وإذا كان الجواب بنعم كيف لنا أن نعمل على تحقيق ذلك في الواقع ؟

إن ذلك يتطلب قبل كل شيء تغيير قواعد العمل السياسي والانتقال إلى نظام يفتح المجال أمام الجميع للمشاركة وتنظيم الحياة السياسية على أسس التعددية والتنافس السلمي ، وهذا يتطلب إقرار وتطبيق برنامج الإصلاح السياسي الشامل في ضوء الحوار الوطني الشامل والذي ينص على اعتماد الحلول والمعالجات السلمية ونبذ العنف والتأكيد على السلم الأهلي وتحريم وتجريم الطائفية السياسية وضمان الحريات السياسية والمدنية ويمكننا تلخيص أبرز الإجراءات كالآتي :

١- تشكيل حكومة مشاركة وطنية تعتمد الكفاءات وليس المعايير الحزبية والمحاصصة ، التي يرفضونها نظريا ويمارسونها عمليا ،ومهمتها تنفيذ برنامج الأمن والخدمات .

٢- اعتماد نهج الديمقراطية وتطوير المؤسسات ، مأسسة العملية السياسية وأجهزة الدولة وتقليص دور الفرد ، أي إخضاعه لقيود المؤسسات الفاعلة والنشطة .

٣- تحقيق المصالحة الوطنية ونبذ سياسة الإقصاء والتميز وبناء دولة المواطنة .

٤- الإقرار والتطبيق لحقوق القوميات وحل المشكلات التي تعترضها وتشكيل مجلس الاتحاد بعد إصداره بقانون .

٥- علاقة متوازنة ومتكافئة مع دول الجوار والعالم تقوم على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

هكذا إذن نجد أن نجاح التحول نحو الديمقراطية يستلزم عدة شروط مجتمعية وسياسية أهمها :

١- سيادة حكم القانون

٢- استقرار مؤسسات الدولة وحياديتها من دون ذلك تتحول آليات الديمقراطية إلى واجهات خالية من المضامين ويبقى العراق في دوامة العنف والأزمات .

إن الحل بيد العراقيين ويتوقف على إرادتهم في بناء عراق ديمقراطي فيدرالي مستقر وموحد وقوي . وان الدولة المدنية الديمقراطية وحدها القادرة على إدارة وحل المشكلات بصورة صحيحة وإدارة التنوع والتعدد بطريقة تقود إلى تعزيز الاستقرار وتحقيق التقدم.

ألقيت المحاضرة في ندوة المدى "الانسحاب الأميركي من العراق .. آفاق المستقبل".

كرسيّ المالكي المهزوز

أحمد شريف الجوراني

تتنوع الكراسي حسب الحاجة إليها والغاية من صناعتها ،فهناك الكرسي الدوار الذي يمثل السلطة والنفوذ أو المال ، استخدامه يكون من قبل المسؤولين وأصحاب رؤوس الأموال ويجلس عليه مستخدمه كالطاووس (نافشاً ريشه) ، هناك الكرسي المتحرك الذي صنع لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن، وكرسي الحلاقة الذي لابد لكلّ إنسانٍ سويّ متحضر من الجلوس عليه، سواء كان صغيراً أم كبيراً،غنياً أم فقيراً ولو مرة واحدة في الشهر على أقل تقدير، الكرسي الآخر هو الهزاز الذي يدل على رفاهية جالسه عندما يسترخي ويتأمل ويفكر وهو يهز نفسه. وفي مقابل الكرسيّ الهزاز هناك الكرسي المهزوز الذي يتأرجح حتى من صفير الريح لتراخي مفاصله وعدم متانتها بسبب رداءة خاماته والاستعجال في صناعته. كرسي رئاسة الوزراء في العراق من النوع الأخير حيث أن خشبه من المحاصصة ومساميره من التوافق السياسي وغراءه من الصفقات، وحده الطلاء الذي طلي به كان دستورياً!

تمت صناعته بعجالة من قبل معمل الشراكة الوطنية لإنتاج الكراسي المتهرئه في أربيل. جميع من شارك في إنتاج هذا الكرسي يعلم مدى ضعفه وهشاشته وسهولة هزه وابتزاز من يجلس عليه لأنه لم يصنع صناعه متينة مبنية على أسس الدستور ومصلحة الوطن . القائمة العراقية تلوح دائما بأنها الأحق بهذا الكرسي وانه انتزع منها، مقابل ذلك تحصل على مكاسب حزبية وحكومية أكثر من استحقاقها حتى لو كان ذلك على حساب الدستور. أعضاء التحالف الكردستاني يقومون بابتزاز الحكومة لتحقيق مكاسب إضافية على حساب مناطق العراقٍ الأخرى ، ويلعبون على الحبلين بما يتلاءم مع مصالحهم ، تارةً ينصبون أنفسهم حماة الدستور ويعتبرونه الحاكم في العراق وهو الذي ينظم العلاقات بين الكتل السياسية، وأخرى يضعون الدستور جانباً ويتمسكون بالشراكة حتى التبس علينا الأمر ولانعرف كيف يدار البلد بالدستور أم الشراكة؟

أقرب شركاء رئيس الوزراء بالتحالف الوطني أعضاء التيار الصدري يبتزونه بالتلويح بعصا الاستعراضات شبه العسكرية والتظاهرات المليونية، ولايعلم إلا الله والراسخون في الصفقات ماذا يحصلون مقابل ذلك!. أعضاء دولة القانون لايمكن تبرئة جانبهم وإخراجهم من هذه المعادلة فهم يتحملون الوزر الأكبر لدورهم الكبير في صناعة هذا الكرسي ، ولايقلون سوءاً عمن ابتزوهم لأنهم رضوا بالجلوس على كرسي لايخدم الشعب ومصالحه بقدر خدمته الكتل بل انه ينطبق عليهم وبامتياز شعار (الحكومة في خدمة الكتل).

بئس هذا الكرسي الذي لايخدم الشعب ولايلبي طموحاته وحاجاته الإنسانية ويهزه كل من هب ودب حتى أصبح مثل (كاروك ..)× .

• الكاروك هو المهد في اللهجة العراقية الدارجة.

كاريكاتير

■ عادل صبري

قرطاس

■ أحمد عبد الحسين

طفل إسبارطيّ

في إسبارطة القديمة كان إذا وُلد لهم مولود ذكر ألقوه في بركة ماء وتركوه، فإن استطاع أن ينجو عرفوا أنهم كسبوا فارساً جديداً وإن هلك اطمأنوا على تخلصهم من كائن ضعيف غير قادر على حماية نفسه وإنقاذها. هكذا بنتْ إسبارطة مجدها وغطرسة قوّتها على التضحية بأطفال أبرياء في امتحانات بدائية فيها من الوحشية بقدر ما فيها من تقاليد وثنية، إضافة إلى تكريس روحها العسكرية باعتبارها ثكنة كبيرة ممتدة الأطراف.

أنظر الآن إلى انسحاب أميركا من العراق بوصفه استعادة لهذا التقليد الإسبارطيّ العريق، فمنذ ٢٠٠٣ وإلى اليوم كانت الحكومات العراقية المتعاقبة تتعايش مع أزمات تتناسل باضطراد، كلّ واحدة منها كافية لإسقاط حكومات قويّة، لكنّ الأمور ظلتْ على حالها، لا الأزمات أسقطتْ النظام ولا الحكومة استطاعتْ أن تعمل بجدّ لإنهاء الأزمات، كأنما النظام وأزماته كانا يتخادمان طوال هذه الفترة، إذ أن جزءاً كبيراً من شرعية هذه الحكومة يمكن أن يعبّر عنه بشرعية الأزمة، مشاكل العراق الجمّة جعلتْ من الحكومة ورأسها بلا بدائل فعلية، ولذا كان وارداً أن يصرّح رئيس الجمهورية مثلاً أنْ لا بديل للمالكي إلا المالكيّ.

مع الانسحاب الأميركيّ دقتْ ساعة الحقيقة. لا بدّ لهذه السيولة السياسية من أن تنتهي، والكلمة الفصل ستكون إما لنظام حكم يتربص بشركائه قدر ما يتربصون هم به، وإما لبدائلَ لم تزلْ غائمة وغير واضحة المعالم بعدُ، فيها خيارات أهونها انتخابات مبكرة، وأقساها احتراب طائفيّ.

جرّب الأميركان حلاً استقوه من أسلافهم الرومان، تركوا الوليد الذكر في بركته ووقفوا بعيداً يراقبون: هل سينجو فيصلح بذلك أن يكون مشروع فارس في إمبراطوريتهم الثكنة الكبيرة، أم انه سيغرق غير مأسوف عليه؟

يبدو أن السيّد المالكي أدرك هذه الإستراتيجية الأميركية، فعمد . بعد لقائه أوباما مباشرة . إلى استعراض قوته، فتح عدة معارك في آن واحد وعلى جبهات مختلفة، معطياً إياهم رسالة واضحة مؤداها أنه سينجو. جزء من مفردات هذه الرسالة تجدها في الاحتفالات الرسمية بيوم خروج الأميركان الذي تعددتْ أسماؤه فهو يوم الوفاء ويوم الاستقلال ويوم الجلاء ويوم السيادة، لكنه في العمق يوم امتحان المالكي وحكومته، يوم إسبارطيّ بامتياز.

طفلنا الإسبارطيّ العراقيّ ما زال في بركة الماء، الماء عميق، والولد يظهر نشاطاً وصبراً عجيبين يدفع بيديه ورجليه غرقاً وشيكاً، وهو يعلم أن بانتظاره حشداً كبيراً من الشامتين والمتشفين، لكنه .ربما لأنه إسبارطيّ .يريد أن يعطي علامات على قوته بافتعال أزمات وخصومات ومعارك جانبية، كأنه يريد القول لمن يقف على بركة الماء: أنا لا أجهد للبقاء حياً وحسب، بل أستطيع أن أتخلص من أعدائي وأنا في هذه البركة العميقة.

إسبارطة تنتظر فارسها .. والطفل ينتظر نهاية اختباره. ونحن نتفرج.

صــــفــعــة أخــــرى !

ياسر السالم

صفعة أخرى تضاف إلى عديد الصفعات التي وجهتها الكتل السياسية إلى المواطن العراقي طيلة ثماني سنوات خلت، وهي الصفعة الثانية خلال العام الجديد ٢٠١٢.

الأولى تمثلت بضجة سياسية فاقمة الأزمة المستعصية، فأفسدت الفرح الشعبي بإنهاء الاحتلال، الذي شهدنا له احتفالات حكومية وحزبية ولم نر له احتفالات شعبية، ما يعكس أحباط الشارع.

أما الصفعة الثانية فهي شبه سنوية يتلقاها المواطنون مطلع كل عام .. أنها صفعة الموازنة !

فقد أجلت خلافات الفرقاء، بعد رفع جلسة البرلمان إلى السابع عشر من الشهر الحالي بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني؛ إقرار الموازنة إلى إشعار آخر، لتبقى نواقصها ومخالفاتها التي قيل أنها عديدة معلقة وبانتظار النقاش والتعديل.

وبدل أن يتجه الخصوم السياسيون إلى إثبات حقيقة قولهم المستهلك، بأن صراعهم وخلافهم يأتي من أجل مصلحة الشعب والعملية السياسية، فيجلسوا تحت قبة برلمانهم، يناقشوا بجدية الحرص الموازنة المالية لعام ٢٠١٢. نجدهم كما جرت العادة، ينقضون خطابهم اللساني بفعل معاكس، مؤكدين أن الصراع ليس صراع مبادئ ومواقف، بل هو صراع مقاعد وكراسيّ وأي شيء أخر يدل على الجلوس !

مبررات عدم انعقاد الجلسة النيابية التي تضمن جدول أعمالها مناقشة ٢١ مشروع قانون بالإضافة إلى مشروع الموازنة؛ أوردها نائب في تصريح صحفي قائلا "بسبب سفر اغلب النواب لمحافظاتهم تزامنا مع إحياء ذكرى أربعينية الإمام الحسين، وفي ظل استمرار مقاطعة القائمة العراقية لجلسات مجلس النواب، لذا تقرر تأجيل الجلسات إلى الـ ١٧ من الشهر الحالي".

القائمة العراقية التي طالما عودنا أبطالها من خلف شاشات التلفاز وعلى ورق الصحف، توجيه الانتقادات اللاذعة للمتفردين بالسلطة، والمحاججة الباسلة من قبلهم في كل صغيرة وكبيرة من أجل أن ينال الشعب حقوقه. ها هي اليوم تراهن على قوت الشعب وحقه من أجل التنافس على النفوذ، فيتبجح بعض أعضائها بعدم قدرة البرلمان على إقرار الموازنة دون حضورها، مع تأكيدات على استمرار المقاطعة !

في المقابل، فإن أغلب النواب الذي تغيبوا عن الجلسة الـ١٣ للبرلمان يوم الاثنين الماضي، وبالتأكيد هم من التحالفين (الوطني والكردستاني) وبقية الكتل الصغيرة؛ أكاد أجزم أنهم قد صرحوا قبل أيام قليلة ماضية، وفوق رؤوسهم تحوم الحلقات الدائرية للملائكة التي نراها في أفلام الكرتون، بأنه من الضروري إقرار الموازنة في أسرع وقت، كون تأخرها سيضر بالاقتصاد ومعيشة المواطن.

فاصلة

إن من أهم القضايا التي شغلت أمنيات المواطنين بعيد قدوم العام الجديد، كما كشفته استطلاعات إعلامية، هي قضايا الاقتصاد والمعيشة والدخل وفرص العمل، فهو حقهم غير القابل للجدل.

وأي تأخير محتمل لإقرار الموازنة حتى آذار المقبل، أو استعجال إقرارها بعيوبها المؤشرة، وكلا الأمرين مر المذاق، لن يكون مفاجئا، ولا صادما. لكن اللامفاجيء، أو اللاصادم، لا يعني أنه غير باعث للأسف.

هذه الصفعة تؤكد دون أدنى شك، أن العام الجديد يحمل تحديات كبيرة وصعبة للمواطن العراقي. ومع استمرار البعض بالاستخفاف في حقوقنا كمواطنين أود التساؤل: هل هنالك فرصة للأمل بأن يسجل عام ٢٠١٢ لحظة استثنائية، نتخلص فيها من مأزق الصفعات؟